والى ذلك اشار الناظم بقوله ۝ وذا اعتلال منه كالجوارى ۝ رفعا وجرا اجره كسارى ۝
واجرى في حال النصب مجرى دراهم في سلامة اخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو
رايت جوارى قال الله تعالى سيروا فيها ليالى وسبب ذلك ان في اخر نحو جوار من يد ثقل
لكونه يا في اخر اسم لا ينصرف فاذا خلا ماهو فيه من الالف واللام والاضافة تطرق التخفيف
وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف اليا وعوض عنها التنوين لئلا يكون
في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا الضمة والفتحة النائبة
عن الكسرة على اليا المكسور ما قبلها ولم تخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف
واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا
الاضافة وذهب الاخفش الى ان اليا لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام
وزالت صيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود
والا لكان اخره بعد حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان
التنوين عوض من ذهاب الحركة على اليا وان اليا محذوفة لالتقاء الساكنين وهو
ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة اليا لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى
اولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف
تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا
لاجله اليا في الرفع لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد
لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله
الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح
الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب منع صرفه فقيل انه
اعجمي حمل على موازنه من العربي كدنانير وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد
الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها ۝
۝ عليه من اللوم سروالة ۝ فليس يرق لمستعطف ۝ وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة
فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم
من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال حكاه الحريري في
المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه
ناقل ونقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ۝ ولسراويل
بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع ۝ وان سمي شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل
او مفاعيل او بما وازنه من لفظ اعجمي كسراويل وشراحيل بمهملتين او من لفظ ارتجل للعلمية
مثل كشاجم بالشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة
على الصحاح كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف في ان علابط بضم العين وكسر الموحدة
وهو الضخم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله ۝ وان به سمي او بما لحق ۝ به
فالانصراف منعه يحق ۝ والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام
الجمعية فلو طرا تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية
وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب
سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف

وهو

تنبيه اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على اليا لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل ه

بالقاف

وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما
ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو مزيد في اخره الف ونون
او موازن الفعل وهو وزن افعل في المكبر وافيعل في المصغر او معدول عن لفظ اخر اما
ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التا الدالة على التانيث اما لان
مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثاتها سكرى وغضبى
وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة
جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين بفرعية
المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع على الجمود لان الصفة تحتاج الى
موصوف مشتق معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين
المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمرا في انهما في بنا يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمرا في
بنا يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التا فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراة والمزيد فرع على المجرد
فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون
سكرانة ويصرفون سكرانا فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم
لبني اسد مناكير لا يوخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه
من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان اولى له
من فعلانة لان باب سكران اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على
منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكي ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان
على انه لو كان له مؤنث لكان بالتا بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم بهمزة بعد
اللام وسيفان بسين مهملة فيا مثناة تحتانية ففا للطويل الممشوق الضامر البطن واليان بفتح
الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت للكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي
المكالمة لا من الندم على ما فات فان مؤنثاتها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل
غالبا بشرط ان لا يقبل التا اما لان مؤنثه فعلا كاحمر او فعلى بضم الفا كافضل او لكونه لا مؤنث
له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة
من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان وزن افعل به اولى لان اوله زيادة تدل على معنى
في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته تدل
~~على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته~~
لغير معنى وانما اشترطنا ان لا تلحقه تا التانيث لان ما لا تلحقه من الصفات كارمل وهو ... يشبه
الشبيه بلفظ المضارع لان تا التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ۝ ووصف اصلي
ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا ۝ وانما صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة
لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرا له من الوصفية وايضا فانه
قابل للتا في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله ۝ والغ عارض الوصفية
كاربع ۝ وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنخفض من الوادي واجرع وهو المكان المستوي
والرقة وهو المكان الذي فيه اوبار وباب ادهم للقيد واسود للحية السودا وارقم للحية
التي فيها نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسما لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى
ما طرا لها من الاسمية وفي الافصاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب تمنع صرف سنة ادم

فعلى

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)